النُخب السياسيّة بين التماسك والتجزّؤ: مقاربة في القيادة والاستقرار السياسيّ

م.م بسّام يعقوب عبّاس كليّة الإمام الكاظم(ع)

Political elites between cohesion and fragmentation: An approach to leadership and political stability

Assistant .Inst: Bassam Yaqoob Abbas

Abstract: The nature of political stability depends directly on how ruling elites interact with the leadership. Ideologically closed elites, despite their integration, create a superficial and fragile stability that lacks flexibility. In contrast, pluralistic elites whose rivalries are managed within institutional frameworks are more resilient and able to absorb shocks. Elites use their primary resources ,position, influence, wealth, expertise, and organization to transform their power into real authority that shapes leaders and determines state policy. This influence can lead either to individual rule that weakens institutions or to robust institutional stability. The latter stability is achieved when legitimacy, accountability, clarity of purpose, discipline, and trust are present. To transform the elite's role into an effective and coordinated force, It is imperative to establish laws to address conflicts of interest, replace quotas with clear coalition agreements, support decisions with objective assessments, and strengthen partnerships with civil society. The goal is to achieve positive, flexible stability capable of development.

المستخلص : تعتمد طبيعة الاستقرار السّياسيّ بشكلٍ مباشرٍ على كيفية تفاعل النُخب الحاكمة مع القيادة. فالنُخب المنغلقة أيديولوجياً بالرغم من اندماجها؛ تصنع استقراراً سطحيّاً وهشّاً يفتقر للمرونة. في المقابل، فإنّ النُخب التعدديّة التي تُدار خصوماتها ضمن أطر مؤسّسية تكون أكثر إمكاناً على التأقلم وامتصاص الصدمات. تستعمل النُخب مواردها الأساسيّة، كالموقع، والنفوذ، والثروة، والخبرة، والتنظيم لتحويل قوتها إلى سلطة حقيقيّة تشكّل القادة وتحدّد سياسات الدولة. ويمكن أن يؤدي هذا النفوذ إما إلى حكم

Article history
Received: 25 / 10 /2025
Accepted: 16 /11 /2025
Published : 31 /12/2025

تواريخ البحث

تاريخ الاستلام: 25/ 10 /2025
تاريخ القبول: 16/ 11 /2025
تاريخ النشر :31/ 12/2025

الكلمات المفتاحية : النُخب السّياسيّة- تماسك النُخب- الاستقرار المرن- هندسة الائتلاف.

Keywords : Political elites, elite cohesion, flexible stability, .coalition engineering

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author:
Bassam Yaqoob Abbas
lecbasra6@iku.edu.iq

DOI:

https://doi.org/10.61710/pcc69c51

فردي يضعف المؤسّسات، أو إلى استقرار مؤسّسي متين. وهذا الاستقرار الأخير يتحقّق عند توافر الشرعيّة، والمساءلة، ووضوح الأهداف، والانضباط، والثقة. ولتحويل دور النُخبة إلى قوةٍ فعالةٍ ومتناسقةٍ؛ لا بدّ من وضع قوانين لتعارض المصالح، وإبدال المحاصصة باتفاقات تآلفيّة بيّنة، ودعم القرار بتقديرات موضوعيّة، وتقوية الشراكة مع المجتمع المدنيّ. فالهدف هو الوصول إلى استقرار إيجابيّ ومرن وقادر على التطور.

المُقدّمة:

تُعدّ دراسة العلاقة بين النُخبة السّياسيّة والقيادة، من الموضوعات الجوهريّة في حقل العلوم السّياسيّة لما تمثّله من مدخلٍ رئيسٍ لفهم ديناميّات الحكم وآليات الاستقرار في النظم المعاصرة. فالنُخبة ليست مجرد مجموعة محدودة من الأفراد ذوي الامتيازات؛ بلّ هي بُنية متماسكة، تمتلك موارد ماديّة، ورمزيّة، ومعرفيّة تؤهّلها لممارسة التأثير في دوائر السلطة وصنع القرار، وتجعلها قادرة على تحديد أنماط الحكم وبُنية القرار السّياسيّ.

لقد ارتبط تحليل النُخب منذ بدايات الفكر السّياسيّ الحديث ببحث مفهوم القيادة وآليات تكوّنها، إذ تُظهر التجارب التاريخيّة أنّ القيادة لا تنشأ بمعزلٍ عن القوى النُخبويّة؛ بلّ تُعَدُّ في الغالب انعكاساً لتوازناتها ومخرجات قدرتها على توجيه المسار السّياسيّ للدولة. وتتحدّد طبيعة القيادة واتجاهاتها تبعاً لتكوين النُخبة وبُنيتها الداخليّة. وقد خضعت هذه العلاقة بين الطرفين، لتحوّلات مُتدرجة عَبرَ المراحل التاريخيّة المختلفة، تبعاً لتبدّل أنماط الشرعيّة وتغيّر بنى النفوذ السّياسيّ، وهو ما برز بوضوح في العقود الأخيرة.

وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة التي اتّسمت بتصاعد العولمة والتحوّلات الديمقراطيّة، شهدت النُخب الحاكمة تحوّلات عميقة بفعل تغيّر أنماط الشرعيّة واتساع مجالات التأثير، فلم تعد مقتصرة على الانتماءات التقليدية، كالنفوذ العسكري أو الامتياز الاقتصادي؛ بل انفتحت على أبعاد جديدة، تشمل رأس المال المعرفيّ، والتأثير الإعلاميّ والقدرة على بناء شبكات النفوذ العابرة للحدود. هذه المتغيّرات منحت الفاعلين النُخبويين، إمكانات أوسع للمشاركة في تشكيل القيادة الحاكمة عبر آليات الانتقاء والتوجيه. كذلك، أسهمت في رسم الحدود المؤسّسية التي تضبط عمل مراكز القرار وتوجّه تفاعلها مع البُنية السلطويّة.

بناءً على ذلك؛ فإن تحليل مرتكزات النُخب السّياسيّة، وخصائصها البنيويّة، والعوامل المساندة لتأثيرها يُعَدُّ مدخلاً ضرورياً لفهم موقعها في النظام السّياسيّ. كذلك، فإن دراسة أدواتها في هندسة نمو القيادات، تُسهم في الكشف عن طبيعة الصلة بينها وبين رأس السلطة، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على استقرار المنظومة الحاكمة واستدامتها.

أهميّة البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من معالجته دور النُخبة السّياسيّة في صياغة القيادة المعاصرة، بوصفه أحد المفاتيح الجوهريّة لفهم ديناميّات السلطة واستقرارها في النظم السّياسيّة الحديثة؛ إذ أنّ دراسة السمات البنيويّة للنخبة، والعوامل المساندة لتأثيرها تُسهم في الكشف عن الآليات التي تُنتج من خلالها النُخب مواقع النفوذ داخل مؤسّسات الدولة. كذلك، يُتيح تحليل أدوات النُخبة في هندسة وتوجيه القيادات السّياسيّة فهماً أعمق لطبيعة العلاقة بين مراكز القوة ودوائر القرار، وما يترتّب على ذلك من انعكاسات على فعاليّة النظام السّياسيّ واستدامة توازنه.

إشكاليّة البحث:

تنبع إشكالية هذا البحث من الدور المحوريّ الذي تضطلع به النُخبة السّياسيّة في صياغة القيادة المعاصرة؛ إذ تُعدّ النُخبة الفاعل الأبرز في توجيه مسارات الحكم وصنع القرار داخل الدولة. وتتجلّى الإشكاليّة في السعي إلى فهم أثر السمات البنيويّة للنخبة، ونُظمها الداخليّة، والعوامل المساندة لفاعليتها في عمليّة انتقاء القيادات السّياسيّة وإرشادها. كذلك، تتمحور حول تحليل آليات النُخبة في هندسة نمو القيادات السّياسيّة، واستكشاف انعكاسات هذه الآليات على استقرار القيادة والنظام السّياسيّ. ومن ثمّ؛ يتمثّل السؤال المركزيّ الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عنه في: كيف تُسهم مرتكزات النُخبة السّياسيّة وآلياتها في تشكيل القيادة واستقرار النظام السّياسيّ؟

فرضيّة البحث:

يفترض هذا البحث وجود علاقة عكسيّة بين درجة التّماسك الأيديولوجي للنخبة السّياسيّة، وقدرة النظام السّياسيّ على الصمود في مواجهة الأزمات. إذ كلما ازداد اندماج النُخبة حول رؤية شموليّة موحّدة (أي وفق نموذج النُخبة المندمجة)؛ تحقّق استقرار ظاهريّ قائم على الهيمنة والضبط، لكنه يظل هشّاً ضعيف المرونة أمام التحوّلات الكبرى. وعلى العكس من ذلك، فإنّ النُخب التعدديّة القادرة على بناء التوافق عبر آليات تفاوضيّة وتشاركيّة (أي نموذج النُخبة المتنافسة/المتعاونة)؛ تُنتج استقراراً أكثر توازناً ومرونة، وتكون أقدر على امتصاص الصدمات الداخليّة والخارجيّة وإدارة التحوّلات الديمقراطيّة .

منهجيّة البحث:

يعتمد هذا البحث بصورة رئيسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ، مع توظيف المنهج المقارن لتعزيز النتائج واختبار الفرضيّة؛ إذ يُستخدم المنهج الأول في تفكيك ظاهرة النُخبة السّياسيّة، وتحديد مكوناتها البنيويّة والوظيفيّة بغرض الكشف عن آليات تأثيرها في تشكيل القيادة وصنع القرار. بينما

يُوظّف المنهج المقارن لاختبار فرضيّة البحث، من خلال تحليل نماذج متباينة من النُخب السّياسيّة في أنظمة مختلفة من حيث البناء المؤسسيّ والثقافة السّياسيّة .

وتستند المقارنة إلى منطق النظم الأكثر اختلافاً، الذي يتيح فحص العلاقة بين درجة تماسك النُخبة وقدرة النظام السّياسيّ على الصمود في سياقات تاريخيّة وثقافيّة متباينّة، بما يعزّز القوة التفسيريّة والتعميميّة للنتائج .

هيكليّة البحث:

يتألّف هذا البحث من محورين رئيسيّن، يشكّل كل منهما مبحثاً قائماً بذاته، ويركّزان معاً على طبيعة الصلة بين النُخبة السّياسيّة والقيادة المعاصرة. إذ يتناول المحور الأول مرتكزات النُخبة السّياسيّة، من خلال تحليل خصائصها البنيويّة والعوامل المساندة التي تعزّز قدرتها على التأثير في بنية النظام السّياسيّ وصنع القرار. أما المحور الثاني فيتناول فاعلية النُخبة في تشكيل القيادة السّياسيّة المعاصرة، عبر تحليل أدواتها في هندسة صعود القيادات، مع التركيز على الطبيعة الجدليّة لهذه العلاقة، إذ يمكن للقائد الكاريزميّ أن يعيد تشكيل النُخبة نفسها. كما يبحث هذا المحور في انعكاسات تلك الفاعليّة على استقرار القيادة والنظام السّياسيّ، موضّحاً الدور الذي تضطلع به النُخبة في تحديد اتجاهات الحكم وتوازنات السلطة في السياقات الحديثة .

المبحث الأول: مرتكزات النُخبة السّياسيّة:

قبل الخوض في الخصائص البنيوية، يقتضي التأصيل النظريّ التمييز المفاهيمي الدقيق بين النُخبة والقيادة. وهو تمييز جوهري أصّل له ماكس فيبر؛ إذ فصل بين الزعيم السّياسيّ الذي يمتلك كاريزما القرار ويحيا لأجل السياسة، وبين الجهاز الإداري أو النخبة المعاونة التي تحيا من السياسة وتتولى مهام التنظيم والتنفيذ. فالقيادة تمنح النظام وجهته وشرعيّته، بينما تشكّل النُخبة بنيته العصبية التي تترجم تلك الرؤية إلى واقع مؤسّسي مستقر (فيبر، 2011، صفحة 23) .

تمثّل مرتكزات النُخبة السّياسيّة الإطار المفاهيمي الذي يُبنى عليه فهم أثرها في النظام السّياسيّ؛ إذ تشكّل هذه المرتكزات الإطار البنيويّ الذي يحدّد موقع النُخبة في هيكل النظام السّياسيّ، والبعد الوظيفيّ الذي يمنحها القدرة على توجيه مسارات السلطة وصنع القرار. وتُعد هذه الخصائص عاملاً حاسماً في تحديد مدى تأثير النُخبة ومجالات ممارستها للنفوذ داخل النظام السّياسيّ، وفي بيان انعكاس هذا التأثير على القيادة السّياسيّة .

المطلب الأول: الخصائص البنيويّة للنخبة السّياسيّة:

إنّ أي محاولة لتحليل تركيبة النُخبة السّياسيّة تظلّ ناقصة ما لم تنطلق من تحديد دقيق لطبيعتها. وتأسيساً على نظرية غايتانو موسكا، فإنّ النخبة ليست مجرد تكتّل للأفراد الأقوياء؛ وإنّما هي أقلية منظمة تفرض سيطرتها حكماً على أغلبية غير منظمة، مستمدة قوتها لا من العدد؛ وإنّما من التنظيم والقدرة على توجيه الحياة الاجتماعية وإدارتها" (Mosca, 1939, p. 50). ومن هنا؛ يصبح فهمُ درجة التّماسك أو التجزّؤ داخل هذه النواة الحاكمة مدخلاً أساسيّاً لتحليل أثرها على الاستقرار السّياسيّ.

تتجاوز النُخبةُ السّياسيّة في تعريفها المعاصر مجرّد شاغلي المناصب الرسميّة لتشمل شبكةً أوسع من الفاعلين ذوي النفوذ؛ فهي تضمّ إلى جانب المشرّعين وقادة الأحزاب، أولئك الذين يتمتعون بقوةٍ غير رسميّة تمكّنهم من "السيطرة على ممارسي السلطة" (مولود، 2020) وبهذا المعنى، يمكن تعريف النُخب على نحوٍ أكثر تجريداً كما يرى البعض، بأنهم "أولئك الذين يملكون سيطرةً أو وصولاً غير متناسب إلى موردٍ ما"، سواء أكان هذا المورِدُ السلطة السّياسيّة أو رأس المال الاقتصاديّ أو النفوذ الإعلامي (Sevelsted & johansson, 2024).

ويُبرز هذا التنوع في تكوين النُخب ومواردها أنّ قياس درجة التّماسك أو التجزّؤ بينها ليس مسألةً وصفيةً فحسب؛ بلّ هو مدخلٌ تفسيريٌّ حاسمٌ لفهم ديناميّات استقرار الأنظمة السّياسيّة. ومن ثَمّ، يمكن فحص تماسك النُخبة عبر مؤشرات مثل التجانس الأيديولوجيّ، وكثافة الشبكات البينيّة، ودرجة تركّز الموارد تمهيداً لقياس أثر ذلك في استقرار النظام. "فالنجاح يشهد على انفتاح بنية الفرص السّياسيّة، ويشهد بوجهٍ خاص على انقسام النُخب. كما أنّ الحركة المضادّة كثيراً ما تتلقّى العون من جزءٍ على الأقل من النُخب" (بيشو و وآخرون، 2017).

تشير الأدبيات السّياسيّة إلى أنّ النُخبة ليست كياناً متجانساً؛ بل بنيةٌ مركّبة تتقاطع فيها اعتبارات اجتماعيّة واقتصاديّة وإدراكيّة تمنحها موقعاً مميّزاً داخل النظام السّياسيّ. وتُدرَك النُخبة بوصفها تركيباً يزاوج بين عناصر القوة والشرعيّة، وهو ما يجعلها أساساً تنطلق منه أدوارها الوظيفية (Pakulski, 2012). غير أنّ حصرها في إطار الهيمنة وحده يُغفل البعد الوظيفيّ الذي تبرزه الأدبيات المقارنة؛ إذ تؤدّي النُخب، في سياقات التحوّل بخاّصة، وظائف إدارة الصراع وصوغ ترتيبات توافقيّة تحدّ من اللايقين وتدعم الاستقرار المؤسسي (O'Donnell & Schmitter, 1986). وبذلك يغدو تفكيك البنية الداخلية للنخبة، ومدى تماسكها، أو تجزّئها مدخلاً تفسيريّاً لفهم أنماط الاستقرار ومخرجات النظام (Pakulski, 2012).

يستلزم عمليّاً مفهومي التّماسك والتجزّؤ داخل النُخبة الانتقال من التعريف العام إلى مؤشرات قابلة للملاحظة تسند الحكم التحليلي. إذ يُفهم تماسك النُخبة بوصفه درجة الاتفاق البنيويّ والوظيفيّ بين

مكوّناتها على قواعد الضبط والاشتغال، فيظهر في تجانس قيمي/أيديولوجي يحدّ من الانقسام حول الأولويّات الكبرى، وفي شبكاتٍ بينيّة كثيفة (روابط التعليم، والمهنة والمجالس المشتركة) تُيسّر تداول المعلومات وتنسيق المواقف، وفي قدرةٍ انضباطيّة على صوغ خيارات ملزمة عند التعارض. وتشتغل هذه السمات، في لحظات التحوّل خصوصاً، عبر ترتيبات توافقيّة تخفّض منسوب اللايقين وتوفّر قواعد لعبة مستقرة لإدارة الصراع (O'Donnell & Schmitter, 1986).

وعلى الضدّ؛ يُقاس تجزّؤ النُخبة بتبدّد هذه العناصر (تباعد قيميّ، وضعف في كثافة الروابط، وتنازع على قنوات الوصول إلى القرار) بما يفضي إلى صعوبات مستمرّة في إنتاج التزامات مشتركة. بهذه الكيفيّة يغدو تفحّص البنية الداخليّة للنخبة من حيث أنماط الشرعيّة وتوزيع مصادر القوة ودرجة التنسيق جسراً تفسيريّاً مباشراً إلى مخرجات النظام وأنماط استقراره (Pakulski, 2012).

تمثّل الخصائص البنيويّة للنخبة السّياسيّة المدخل الأساس لإدراك ماهيتها وأدوارها داخل النظام السّياسيّ، فهي لا تُختزل في العدد أو الموقع السلطويّ؛ بلّ تتجسّد في صفات تكشف درجة التنسيق الداخليّ، وديناميّة التداول ومصادر الشرعيّة. ومن خلال هذه الخصائص يتّضح موقع النُخبة في المجتمع وكيفيّة ممارستها للنفوذ وصنع القرار.

ففيما يتعلق بطبيعتها؛ تُعدّ النُخبة السّياسيّة أقلية مُنسَّقة داخل المجتمع، ولا تمثّل إلا جزءاً محدّداً من مجموع السكان، لكنها تحتكر نسبيّاً قنوات النفوذ وتمتلك القدرة على التأثير في القرار السّياسيّ. وهذا النفوذ لا يمارس بوصفه نفوذاً فرديّاً معزولاً أو استبداديّاً صرفاً؛ بلّ يصدر عن تكتّلات متلازمة ذات امتدادات اجتماعيّة تعبّر عن مصالح فئات بعينها، على نحو يتيح استدامة التأثير وتعزيزه (بوتومور، 1988).

أمّا من حيث حركيّة كينونتها، فإنّ عضويّة النُخبة السّياسيّة ليست أبديّة ولا مستقرة؛ إذ تخضع لعملية تحديث متلاحقة يُشار إليها بمفهوم دورة النُخب. ويتباين إيقاع هذه الدورة باختلاف النظم السّياسيّة، فتتسارع في الأنظمة الديمقراطيّة حيث تتوافر فرص الإبدال والتداول، بينما تتباطأ أو تكاد تنتفي في الأنظمة السلطويّة التي ترسّخ احتكار النُخب للسلطة. ومع ذلك، فإن وجود نخبة سياسيّة لا يلغي التنافس والصراع داخلها، سواء بين أجنحتها المتباينة، أو بين النُخبة الحاكمة ونخب موازية خارج الحكم (أبراش، 2011).

يمكن تعميق فهم هذا التباين بالتمييز التحليليّ بين نخب احتجاجيّة عالية الرأسمال الرمزيّ تستمدّ جزءاً معتبراً لشرعيّتها من تموضع نقديّ إزاء المؤسّسة، وبين نخب مؤسّسية أكثر ارتكازاً إلى الرأسمال الاقتصاديّ وتندمج بهياكل السلطة القائمة. ويُظهر أدب نخب المجتمع المدنيّ كيف يدار هذا "الرأسمال

المدني/الاعتباري" ويستثمر في توجيه الشبكات وصنع النفوذ، بما يؤثّر في أنماط الشرعيّة ومواقع الوصول إلى القرار (Sevelsted & johansson, 2024)

ومن ركن مصادر الشرعيّة، تستقي النُخبة السّياسيّة حظوتها من إقرار الأغلبيّة بها، سواء أكان هذا الإقرار صريحاً أم ضمنيّاً، بوصفها الفئة المتمايزة القادرة على إدارة شؤون الحكم. وتختلف طرائق تشكّل النُخب باختلاف السياقات؛ فقد تنبثق عبر الانتخاب أو التنصيب أو الوراثة، وقد تفرض بالقوة والحيلة. وعلى اختلاف هذه المسارات، تسعى النُخب إلى شرعنة كينونتها وضمان ديمومة أثرها في البنية السّياسيّة والاجتماعيّة (سعد، 1999).

وعليه، يمكن الاستنتاج أنّ هذه الخصائص تتبلور في أبعاد متكاملة، يتقدّمها التماثل الاجتماعيّ؛ فالخلفيّات التعليميّة والطبقيّة المشتركة تُنشئ بين أعضاء النُخبة رصيداً من الثقة وقيماً موحَّدة، ويقلّل هذا التقارب من احتماليّة الصراعات الداخليّة ويُعزّز الولاء للجماعة، ويعضده تماسك تنظيميّ مرتفع يتيح تقديم جبهة موحّدة وتجاوز الانقسامات التي قد تهدّد السيطرة بفعاليّة.

وأخيراً، يكتمل هذا البناء بوجود نطاق فكريّ مشترك يوحّد رؤية النُخبة، وتعمل هذه الأبعاد معاً على صوغ إدراك نخبويّ يميّز الجماعة ويؤمّن استمراريتها. وتشير الأدبيات إلى أنّ النُخب تحتفظ بقدرة مستدامة على التأثير في الهياكل المؤسّسية حتى مع تبدّل البيئات؛ فبعد مساهمتها في إنشاء هذه الهياكل، تبقى قادرة على توجيه تطورها خلال فترات التحوّل السياسي (Sevelsted & johansson, 2024). ويجعل هذا التكوين النُخبة بمثابة صائن للبوابة على الوصول إلى مواقع القرار؛ إذ تنظّم من يدرج في دوائر السلطة ومن يستبعد، كذلك، يزوّدها بقدر عال من اللّدانة في مواجهة الضغوط الشعبيّة أو التحدّيات الخارجيّة.

وفي سياق تحليل البنية، لا بدّ من التمييز بين نمطين من النُخب يفرزان سلوكيات سياسية متباينة؛ فثمة نخب تقليدية تستمد نفوذها من الوجاهة الاجتماعيّة وسلطة العادة الموروثة، كالسلطة الأبويّة أو الإقطاعيّة، وهذه تميل إلى إعادة إنتاج ولاءات شخصية قد تعيق التحديث. وفي المقابل؛ تبرز النخب التي تنتهج المسار السياسي المؤسسّي، والتي تستند في شرعيتها إلى الكفاءة والقانون كالسلطة القانونية العقلانية. ويعدّ هذا التمايز الذي طرحه فيبر جوهرياً؛ لأنّ هيمنة النمط الأول تنتج استقراراً جامداً، بينما يتيح النمط الثاني القائم على قواعد سلوك مهنية ومسار قانوني بناء استقرار ديناميكي قابل للتطور (فيبر، 2011، صفحة 19).

وخلاصة القول، إنّ تماسك البنية النُخبويّة من حيث التجانس القيميّ، وكثافة الشبكات، وتركيز الموارد، وقدرتها على إنتاج التزامات ملزمة يرتبط مباشرة بقدرتها على خفض اللايقين المؤسّسيّ وتنظيم

التنافس، فيما يؤدّي التجزّؤ إلى عكس ذلك. وفي ضوء هذا التأصيل البنيويّ؛ ينتقل المبحث التالي إلى أدوات النُخبة في هندسة صعود القيادات وبناء الشرعيّة ثم انعكاسات ذلك على الاستقرار المؤسّسيّ.

المطلب الثاني: المرتكزات المساعدة لتأثير النُخبة:

إذا كانت الخصائص البنيويّة تمثّل مصادر القوة الكامنة للنُخبة؛ فإنّ العوامل المساندة هي الأطر والأدوات التي تنقل هذه القوة من حالة الكمون إلى مجال التأثير الفعلي. فالتّماسك الداخليّ مهما بلغ، لا يكفل وحده ترسيخ الغلبة، بل يتطلّب استثماراً مقصوداً لمصادر إضافية، والانتفاع ببيئة مواتية تحوّل الاندماج البنيويّ إلى نفوذ محسوس في الحقل السّياسيّ. بهذه العوامل تعبر النُخبة من دائرة التنسيق الداخليّ إلى دائرة الإرشاد والهيمنة الخارجية؛ إذ تعاد صياغة قواعد اللعبة وتوزيعات الكلفة والعائد داخل النظام السّياسيّ.

إنّ تركّز النُخبة في رأس الهرم السّياسيّ والاجتماعيّ يجعلها تحتل مركزاً استراتيجيّاً استثنائيّاً يتيح لها الرقابة على مختلف المستويات والدوائر داخل المجتمع. فهي لا تكتفي بحيازة أدوات النفوذ؛ بلّ تتحوّل إلى بؤرة لتجميع المعلومات وتحليلها، ورصد ما يجري في البناء الاجتماعيّ من تبدّلات وصراعات. ومن خلال هذا الموقع المتمايز، تتمكّن من استباق التهديدات، وفهم توازنات القوى وصوغ سياسات تُبقي على سلطانها وترسّخ استدامتها، بما يجعل من مركزيّتها أداة حيوية في التحكّم بديناميّات الحكم وإدارة الشأن العام (سعد، 1999). وعلى المستوى العابر للحدود، تضحي شبكات الترابط الجيو اقتصادي (الطاقة، الممرّات اللوجستية، التمويل، الاتصالات) أداة مضاعفة لأثر النُخب؛ إذ ينتقل مركز الثقل من الأيديولوجيا إلى بنى الاتصال والتدفّق التي تمنح الفاعلين القادرين على توجيهها موقعاً مرجعيّاً في صناعة القرار وإدارة التحالفات (خانا، 2009).

يؤكد البعض أن التخصّص التقنيّ الذي تفرضه البنى التنظيميّة يستدعي ظهور نخبة مهنيّة تتراكم لديها معرفة لا تتيسّر للجمهور، وبفعل ذلك؛ تنتقل سلطة التقرير تدريجيّاً من القواعد إلى القمة. وتفضي هذه الخبرة الاحترافيّة إلى استقرار وظيفيّ للنخبة، بينما تسهم محدوديّة كفاءة الجماهير السّياسيّة في ترسيخ تفوقها المؤسّسيّ (Michels, 2001).

وتعدّ الثروة ركناً مركزيّاً آخر في تمتين أثر النُخبة، وتشير دراسات معاصرة إلى أنّ الأثرياء غالباً ما يمتلكون قدرة أعلى على تحقيق أهدافهم السّياسيّة والتأثير في العمليّة التشريعيّة (Parmigiani, 2022). وتُظهر أدبيّات التحقيق الصحفيّ أيضاً، كيف تتحوّل الثروة، وشبكات التمويل، والإعلام إلى أدوات مباشرة لإعادة تشكيل قواعد اللعبة الديمقراطيّة، وترتيب الأولويّات العامّة بما يخدم مصالح أصحاب المال، وهو ما يعزّز فرضيّة هذه الدراسة بشأن تأثير رأس المال في هندسة الوصول إلى القرار (بالاست، 2004).

تستعمل هذه القدرة في تمويل الحملات الانتخابيّة، وفي تشكيل الرأي العام عبر النفاذ إلى ملكيّة وسائل الإعلام أو تمويلها، بما يعزّز التأثير في الأجندات التشريعيّة وصناعة السياسات. كذلك، توظّف في بناء الائتلافات والضغط على صانعي القرار، فتغدو وسيطاً فعّالاً يصل السلطة الاقتصاديّة بالسلطة السّياسيّة، ومن ثمّ؛ توطّد موقع النُخبة داخل البنية الحاكمة.

أمّا السلطة، فهي المجال الذي يضفي على نفوذ النُخبة صفة الإلزام والشرعيّة؛ إذ تجمع بين السلطة الرسمية المتمثّلة في المناصب الحكومية، والتشريعية وما تخوّله من إصدار الأوامر ووضع الأنظمة ومراقبة إنفاذها، والسلطة غير الرسميّة المنبثقة من النفوذ الذاتيّ، والارتباطات الشبكيّة، والرمزيّة، بما يتيح التأثير في القرارات حتى خارج الأطر المؤسّسية الرسميّة (أبراش، 2011). فالمصدر الرئيس لقوة النُخبة يكمن في تحوّلها إلى فاعل لا غنى عنه؛ فمع تراكم الخبرة والتنظيم تنتقل سلطة التقرير تدريجيّاً إلى أيديها وتستقر لديها، ممّا يعزّز اعتماد الجماهير عليها (Michels, 2001).

وبذلك، تتمكّن النُخبة من استثمار البعدين الرسميّ وغير الرسميّ معاً لتأمين استدامة سطوتها، وإرشاد مدارات السياسة العامّة بما يتجانس مع مصالحها. وتشير الأدبيات المقارنة إلى أنّ النُخب تحتفظ بقدرة مستدامة على التأثير في الهياكل المؤسّسية وإعادة توجيهها حتى في سياقات التحوّل، بفضل ما راكمته من موارد وشبكات ورأسمال اعتباري (Sevelsted & johansson, 2024). (Pakulski, 2012) كذلك، تُظهر الأدلة الحديثة أنّ النُخب الاقتصاديّة بخاصة قادرة على توجيه الأجندة التشريعيّة عبر التمويل، والضغط والنفوذ الإعلامي (Parmigiani, 2022).

ويجيء التنظيم بصفته الأداة التي تمكّن النُخبة من استثمار مركزها وثروتها ونفوذها في إطار منضبط وفعّال؛ فبفضله تبلور استراتيجيات واضحة، وتقسّم الأدوار داخل صفوفها، ويتجنّب التشتّت الذي يوهن أثرها. كذلك، يتيح إنشاء حزمة متلازمة من المؤسّسات والأطر الكفيلة بضمان استدامة النفوذ ونقل الخبرة عبر الأجيال. وبذلك يغدو التنظيم آلة تصهر الموارد المتباينة في قوة موحّدة قادرة على ضبط المجتمع وإرشاده وفقاً لرؤيتها ومصالحها (أبراش، 2011).

يبيّن البعض أنّ التنظيم هو ما يولّد سطوة المُنتخَبين على الناخبين، وسلطة المفوَّضين على من فوّضهم. ومع مرور الزمن يميل التنظيم إلى أن يتحوّل من وسيلة إلى غاية بذاتها، فتصيّر خصائصه الضابطة، كالانضباط والتسلسل الهرمي أهمّ من أدائية الآلة ذاتها (Michels, 2001).

وإلى جانب العوامل المؤسّسية والاقتصاديّة، يبرز أثر البنى الاجتماعيّة التقليديّة بوصفها أحد أهم مرتكزات إنتاج النُخب في مجتمعات عديدة، لا سيّما حيث ما تزال روابط القرابة والدم (القبيلة/العرش) تحتفظ بفاعليّتها الاجتماعيّة والسّياسيّة. في مثل هذه السياقات؛ تعمل آليات الانتقاء الحديثة، كالأحزاب، والانتخابات من خلال التكيّف مع تلك البنى، بلّ قد تتحوّل إلى أداة لإعادة إنتاج نفوذها وترسيخه.

وتظهر دراسة ميدانية في ولاية الجلفة بالجزائر، أنّ تصميم القوائم داخل الأحزاب الكبرى، لا ينفصل عن معيار البنى التقليديّة والعصبيّة القبليّة؛ فكلّما أحسن الحزب تموضع عناصر القوة القبليّة في مواقع مفصليّة، ارتفعت تعبئة الناخبين مدفوعة بالعصبيّة أكثر من التنظيم الحزبيّ ذاته (قول، 2009).

في ضوء ما تقدّم؛ تتبدّى قوّة النُخبة السّياسيّة من تكامل مرتكزاتها البنيويّة والمرتكزات المساعدة. فالسمات الداخليّة، كالتماثل الاجتماعيّ والتّماسك/الاندماج التنظيمي، تنشئ نخبة متّحدة ومدركة لذاتها. غير أنّ هذه القوّة تبقى كامنة ما لم تسند بروافع مساندة. وهنا ينهض دور المركزيّة، والثروة، والسلطة بوصفها روافع تحوّل تلك القوّة الكامنة إلى نفوذ فعليّ وسطوة محسوسة. وبفعل هذا التفاعل بين البنية والأداة؛ تحسن النُخبة إحكام هيمنتها، وحراسة بوّابات الوصول إلى السلطة وتوجيه مسارات الحكم بما يضمن استمراريتها. وفي المقابل، يضطلع المجتمع المدنيّ بوظيفة كابحة لهذه الهيمنة؛ فهو "وسيلة لكبح هيمنة أيّ مجموعة بمفردها، وحاجز ضدّ أيّ قوى مناوئة للديمقراطيّة" (إدواردز، 2015).

تحوّل المرتكزات المساندة، من مركزيّة الموقع، وتراكم الخبرة، إلى الثروة، والسّلطة، والتنظيم القوّة البنيويّة الكامنة لدى النُخبة إلى نفوذ عمليّ، يعيد تشكيل قواعد اللعبة وتوزيع الكلفة والعائد. وبقدر ما تحكم هذه الروافع بضوابط مؤسّسية، وتوازن مجتمعيّ رقابيّ؛ ينتقل التّماسك من تواطؤ مصلحيّ إلى قدرة حوكميّة منتجة تكبح الهيمنة وتدعم الاستقرار.

المبحث الثاني: فاعليّة النُخبة في تشكيل القيادة السّياسيّة:

تعد فاعليّة النُخبة في هندسة القيادة أحد المفاتيح التفسيريّة لديناميّات السّلطة؛ إذ تنتقل من امتلاك الموارد إلى تحويلها أدوات تشغيليّة تؤثّر في مسار اختيار القادة، وقواعد الوصول إلى القرار، واتجاهات السياسات العامّة. وتتجسّد هذه الفاعليّة في ثلاث دوائر متداخلة، هي انتقاء القيادات عبر شبكات الترشيح، والرعايّة، والتحالف وضبط مسالك الحكم بإعادة تعريف قواعد الوصول إلى القرار، وتوزيع الكلفة، والعائد، وهندسة الشرعيّة من خلال إنتاج سرديّات وهوامش توافق تطوّع المؤسّسات لرسوخ النفوذ.

وبهذا المعنى، تغدو النُخبة قوة منشئة للقيادة لا مجرد مستفيد من امتيازاتها، عبر تحويل بنيتها الداخليّة وشبكاتها إلى أدوات ملموسة للتأثير والتوجيه. وانطلاقاً من هذا الأساس؛ يعالج هذا المبحث أدوات النُخبة في صناعة القيادة، ثم يفحص انعكاساتها على استقرار النظام السياسي في ضوء شواهد مقارنة .

المطلب الأول: أدوات النُخبة في هندسة صعود القيادات السّياسيّة:

تُظهر التجارب الحديثة أنّ قوّة النُخبة تتعاظم بفضل توظيف الثروة، والموقع المركزي والسلطة (الرسمية وغير الرسمية)، والتّماسك التنظيميّ الذي يصهر هذه الموارد في منظومة عمل متناغمة. ومن

خلال هذه الأدوات؛ تتمكّن النُخبة من ضبط موازين القوى، وإدارة الصراعات الداخليّة، وتوجيه مسارات نموّ القيادات بما يكفل ديمومة استقرار النظام السّياسيّ، ورفع قابليته للاندماج المؤسسي. وتتجسّد فاعليتها في ترتيب مسارات القيادة عبر بناء شبكات النفوذ والتحالفات داخل أجهزة الدولة، والنفاذ إلى مفاصل الإعلام والاقتصاد، بما يفضي إلى إعادة إنتاج السلطة وتوجيه مخرجاتها وترسيخ المصالح الاستراتيجية.

وفي نطاق هندسة نموّ القيادات، تسعى النُخبة إلى تحديد مجموعة من الصفات الأساسيّة التي تعدّ مطلباً حيويّاً في شخصية القائد، فلا ينحصر الانتقاء في الولاء أو الامتياز الطبقي؛ بلّ يمتدّ إلى بناء مزايا قياديّة ملائمة لضرورات الحكم. ويأتي الانضباط الذاتي في طليعة هذه الصفات، إذ يجسّد الشرط الأول لإمرة الآخرين؛ "فمهما بلغت الموهبة الفطريّة للقائد، فإن تلك الموهبة لن تبلغ أقصى قدراتها من دون الانضباط الذاتي". وبعبارة أدقّ، لا تغني المواهب الفطريّة ما لم تعضّد بسلوك منضبط يتيح تخطّي التحديات وتحمّل المسؤوليات (ماكسويل، 2009).

كما تتبدّى القدرة على ترتيب الأولويّات بوصفها أداة حاسمة لإرشاد الجهد نحو القضايا الأشدّ أثراً بما يعكس كفاءة إداريّة وحسن توظيف للموارد، فالانضباط اللازم لوضع الأولويّات مقروناً بالعمل باتجاه هدف محدّد شرط لنجاح القائد. ولأنّ لحظات الضغط تختبر جوهر القيادة عمليّاً، فإنّ "القرار يمثّل القلب النابض لإدارة الأزمة... وعندما يفشل متّخذ القرار وقت الأزمة في السيطرة على الأمور قد يجد نفسه مضطرّاً إلى الاستسلام أو الانهيار أو الهروب" (عبوي، 2007).

وتبقى قابليّة بناء الثقة ركناً حيويّاً؛ إذ تقوم القيادة الفعّالة على الكفاءة والالتزام والنزاهة، فيما يمثّل امتلاك الرؤية حجر الزاوية الذي يمنح عمل القائد المسار والمعنى، ويحوّل الأداء من إدارة ظرفيّة إلى خطّة إستراتيجيّة تُوجّه آفاق المستقبل (ماكسويل، 2009). "خلال القرن العشرين، حدث تحوّل في صنع القرار أُطلق عليه الديمقراطية في القيادة؛ إذ انتقل تدريجياً من مرحلة النظرة الشمولية، ثم مرحلة بروز الرؤية والتعاون، ثم مرحلة ترسيخ توقّعات التفويض والمشاركة في القيادة" (بندلتون و فورنهام، 2019).

ولكيلا تبقى معايير الانتقاء محصورة في البعد الأداتي/الإداري، تلجأ النُخبة كذلك إلى معيار قيميّ مستند إلى الفلسفات السّياسيّة؛ إذ تفترض هذه الفلسفات علاقة سببيّة بين الفضائل الشخصيّة للقائد ومخرجات حكمه. وتتباين قائمة الفضائل بين المدارس، لكنها تتقاطع عند مزايا النضج والتعاطف والحنكة العمليّة. وفي الفكر الشرقي قرن البعض القيادة بخصال جوهريّة كالذكاء، والجدارة بالثقة، والإنسانيّة، والشجاعة، والحزم وهي عدّة أخلاقية/عمليّة يُنظر إليها كشرط لقيادة فعّالة للأتباع.

وحين يمتلك القائد المزيج الملائم من هذه الفضائل تتحوّل علاقة الطاعة إلى اختيار إراديّ من قبل المحكومين، فلا يعود محتاجاً إلى الإكراه لفرض نفوذه؛ فالقيادة الجيدة تتغذّى من مقاصد أخلاقيّة تتجاوز مجرّد الهيمنة، وتدعم الرضا الطوعي والانضباط الذاتي لدى الأتباع. ومن ثمّ، لا ينبغي أن تختزل القيادة في تعظيم المكاسب المادية أو إنتاج الثروة فحسب؛ بلّ يتعيّن أن تستوعب المقاصد الأعمق للمجتمع عبر بعدين متكاملين: بعد ماديّ يوفّر الاستقرار ويلبّي الحاجات، وبعد اجتماعيّ روحي يعزّز الاندماج والمعنى ويسدي للحياة السّياسيّة غاياتها السامية (Karp, 2020).

مع ذلك، فإنّ هذه الفضائل القيادية التي تنتقيها النُخب ليست دائماً موجّهة للصالح العام؛ إذ تعاد صياغتها في كثير من الأحيان بوصفها فضائل وظيفية تخدم متطلّبات الضبط واستدامة النفوذ، فالانضباط المرغوب يعاد تعريفه كولاء للتكتّل النُخبويّ، والرؤية المفضّلة هي تلك التي تضمن استمراريّة ترتيبات القوة القائمة (Michels, 2001). وقد تتقاطع هذه الاعتبارات مع منافع عامة حين تنتج تسويات توافقية تقلّل اللايقين وتدعم الاستقرار المؤسسي عبر قواعد لعبة واضحة لإدارة الصراع (O'Donnell & Schmitter, 1986).

وتبعاً لذلك، يتبيّن أنّ ماكينات النُخبة في هندسة صعود القيادات من توظيف للموارد الاقتصاديّة والإعلاميّة، وبناء لشبكات النفوذ والائتلافات؛ تشكّل العمود الفقري لفاعليتها في توجيه مسارات الحكم، وإعادة إنتاج السلطة وترسيخ مصالحها الاستراتيجية. كذلك، يسهم انتقاء القادة وفق معايير الانضباط الذاتيّ، وترتيب الأولويّات وبناء الثقة، وامتلاك الرؤية في رفع كفاءة الاستجابة لتحدّيات الحكم. غير أنّ هذه المعايير ذاتها قد تتحوّل إلى أدوات لإدامة السيطرة إذا ما أعيد تعريفها في إطار نفعيّ صرف، بينما تفضي حين تقرن بترتيبات توافقية إلى استقرار أمتن وقدر أعلى من اللّدانة المؤسّسية (Michels, 2001). (Pakulski, 2012).

وفي المحصّلة، يبقى أثر النُخب على القيادة بين حدّين؛ تعزيز الكفاءة والاستقرار من جهة، وإمكان تكريس الهيمنة من جهة أخرى تبعاً لمعادلة الموارد والتنظيم وقواعد اللعبة السائدة (Parmigiani, 2022).

وعلى المستوى التطبيقيّ، يبيّن الواقع كيف يترجم امتلاك الثروة والنفوذ الإعلامي إلى رأس مال سياسيّ مباشر يعيد تشكيل مسارات القيادة؛ إذ يُعدّ سيلفيو برلسكوني في إيطاليا المثال الأوضح على النُخبة الاقتصاديّة التي استمكنت من قلب الثروة والنفوذ الإعلامي إلى سلطة سياسية خالصة. فبدلاً من أن يسند السّياسيّين، قرّر أن يكون هو السّياسيّ بنفسه. وفي هذا الصدد، يوضح سيرجيو فابريني أنّ برلسكوني، "مستفيداً من الغياب الصارخ لأيّ تشريعات تتعلّق بتضارب المصالح، تمكّن من تحويل قوّته الإعلامية إلى قوّة سياسيّة، جاعلاً من شركته الإعلاميّة أساساً لحزب سياسيّ جديد... لقد كان شخص

برلسكوني هو رسالة حزبه الشخصي" (Fabbrini, 2013). ويُظهر هذا المثال كيف تحوّل النُخبة الاقتصاديّة امتيازات المال والإعلام إلى شخصنة للقيادة تنتج تعبئة سريعة لكنها قد تضعف القواعد المؤسّسية الحامية للاستقرار بعيد المدى.

وفي مثال أحدث، يظهر صعود دونالد ترامب تطوّراً للظاهرة ذاتها؛ إذ لم تقرن الثروة بالضرورة بامتلاك وسائل الإعلام التقليدية، بقدر ما اقترنت بالقدرة على استثمار الشهرة الذاتيّة، والهيمنة على خطاب الإعلام الجديد. فبعد فوزه "تجدّدت فكرة أنّ وسائل التواصل الاجتماعي ساعدته على الفوز، حتى من قبل ترامب نفسه"، وتبيّن دراسات أنّ الناشطين على هذه المنصّات كانوا أقلّ دعماً له، فيما كان "المستقبِلون السلبيّون للمعلومات السّياسيّة عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ"، وكذلك من أظهروا سلوكاً غير مدنيّ" عليها، أكثر ميلاً لدعمه على نحو ملحوظ(Groshek & Michalska, 2017) . وهكذا، يظهر مثالان متباعدان برلسكوني وترامب كيف تحوَّل الثروة ومنصّات الإعلام التقليدي/الرقمي إلى شخصنة للقيادة تنتج تعبئة سريعة، لكنها قد تقايض متانة الاستقرار المؤسسيّ على المدى البعيد.

وعلى مستوى الهندسة المؤسّسية للبنى الاجتماعيّة، تبرز سنغافورة مثالاً على توظيف البنية التحتيّة المجتمعيّة كآلة للفرز السّياسيّ واختيار الطواقم القياديّة الموالية. فمنذ وصوله إلى السلطة، لم يكتف حزب العمل الشعبي بالسيطرة السّياسيّة؛ بلّ أحكم قبضته على النسيج الاجتماعيّ لضمان تحديث النُخبة واستدامتها. يصف ألفين رابوشكا هذه الميكانيكيّة عبر المراكز المجتمعية بوصفها قنوات قويّة لتعبئة المشاركة ودعم السياسات الحكومية؛ إذ "بالإضافة إلى الإسكان العام، طوّرت الحكومة أكثر من 250 مركزاً مجتمعيّاً... وعند وصوله إلى السلطة عام 1959، حلّ الحزب جميع لجان إدارة المراكز ووضع المنظمات المجتمعية تحت سيطرة وزارة الرعايّة الاجتماعيّة... ويشغل رئيس الوزراء موقع الرئاسة لهذه المنظومة، ويزكّي أعضاء البرلمان أعضاء لجان إدارة المراكز ويعينهم رئيس الوزراء" (Rabushka, 1987).

تظهر أدوات النُخبة، من رأس المال، والإعلام، وشبكات التحالف، والتنظيم قدرتها على هندسة مسارات صعود القيادات عبر ضبط موازين القوى، وبناء شرعيّة منتجة أو مصطنعة. وبقدر ما تحاط هذه الأدوات بضوابط مؤسسية، ومعايير مساءلة، تتحوّل من شخصنة مهدّدة للاستقرار إلى رافعة حوكميّة تعزّز كفاءة القيادة وتقوّي قابلية النظام للتكيّف والصمود.

المطلب الثاني: انعكاسات فاعليّة النُخبة على استقرار القيادة السّياسيّة:

تتجلّى استدامة القيادة السّياسيّة بقدر ما تنجح النُخبة في خفض منسوب اللايقين، وضبط الصراعات الداخليّة، وتحقيق قدر من الاتزان بين القوى المتباينة. فالنُخبة ليست مجرّد حامل للسلطة؛ بل

عقدة تنسيق تؤلّف القرارات، وتيسّر اتساق السياسات مع مصالح الدولة والمجتمع، من خلال وصل دوائر القرار بشبكات الموارد، والشرعيّة، وإنتاج قواعد لعبة قابلة للامتثال .

وتأسيساً على ذلك، لا يمكن اختزال أثر النُخبة في تحقيق الاستقرار السّياسيّ بمعناه السلطوي الضيق؛ وإنّما يمتدّ ليشمل الاستقرار الاقتصاديّ والاجتماعيّ بوصفهما ركيزتين لا غنى عنهما لديمومة الحكم. فالنُخبة الفاعلة هي التي تدرك أنّ شرعيّة القيادة لا تتأتّى من التوافقات الفوقية فحسب؛ وإنّما تعتمد جوهرياً على تحقيق الرضا والقبول الشعبي، عبر إدارة رشيدة لموارد الدولة تضمن الرفاه الاقتصادي والسلم الاجتماعي. وحين تنجح القيادة بدعم من جهاز نخبوي كفء في تلبية هذه الحاجات العامة (أي تحقيق الفعالية)؛ يتحوّل الاستقرار من مجرد ضبط أمني للسلطة إلى شرعية راسخة، وهو ما يعزّز قدرة الدولة على الصمود (Lipset, 1960, pp. 77–79).

غير أنّ الاستقرار الذي تهندسه النُخبة لا يكون بالضرورة استقراراً عضويّاً يخدم الصالح العام؛ إذ قد يتخذ طابعاً شكليّاً هشّاً يستمدّ استمراريته من اتّزان مصالح نخبوية ضيّقة، أكثر ممّا يستند إلى قناعة شعبية راسخة. ويمكن تفهّم آلية إنتاج هذا الاستقرار الهش في السياق العربي عبر ما يسمّيه بعض الباحثين نموذج "المساومة المستمرّة" بين النُخب الحاكمة ومجتمعاتها؛ إذ "سعت دول المنطقة لإحداث حالة من الثبات والاستقرار وتقديم الخدمات للشعوب، مقابل الولاء السياسي وضمان عدم الخروج عن الطاعة" (كريكش، 2025).

إنّ هذا النموذج القائم على شراء الولاء أفرز نخباً تنتفع من هشاشته على حساب تطوّر الدولة؛ إذ حال دون نشوء قطاع خاص قويّ، وقلّص دور المجتمع في معادلة السلطة، بما أذن بتشكّل "نخب اقتصاديّة وسياسيّة تحسن التربّح من هذه التناقضات" (كريكش، 2025).

يمكن تشخيص قصور هذه النُخب عن تجاوز حالة المراوحة، عبر التمييز بين منطق الإدارة ومنطقِ القيادة؛ إذ تميلُ ممارساتُها إلى الأولى أكثر من الثانية، فتحسن تشغيل الآلة القائمة، ولكنها تعجز عن توليد اتجاه تحويلي. ويعبّر البعض عن هذا الفارق بقوله: "القائد يحاول فعل الأشياء الصواب، بينما المدير يحاول فعل الأشياء بطريقة صواب. فالقائد يفكّر ويضع الرؤية ويعبّئ الطاقات، بينما المدير يخطّط وينفّذ". ويضيف، أنّ الإدارة تخدم حفظ الاستقرار وصون الوضع الراهن، فيما تستهدف القيادة إحداث التغيير والتطوّر والتكيّف وتوجيه المنظمة نحو وضع مستقبليّ مأمول (أبو النصر، 2009). ومن ثمّ، فإنّ تمسّك هذه النُخب بدور المدير الذي يدير توازنات الحاضر يحول دون بروز قائد قادر على بلورة رؤيّة مستقبليّة وإطلاق مسار تحويلي. "إنّ نمط الانتقال وطبيعة التوازن بين نخبة الحكم والمعارضة، فضلاً عن البنية الحزبيّة، عواملُ ذاتُ تأثيرٍ على التحوّل الديمقراطيّ" (حميد و خلف، 2019).

ولكيلا ينقلب هذا الضبط الإداريّ إلى استقرار شكليّ هشّ، لا بدّ من استحضار معيار قيميّ يحدّد وظيفة السلطة وحدودها؛ إذ إنّ تجاوز تلك الحدود يفضي بالضرورة إلى فقدان الشرعيّة. لكن، إذا كانت السلطة ضرورية لتحقيق أمن الجماعة؛ فإنّه ينبغي لها أن تحافظ على حريات الأفراد الذين جاءت لحمايتهم، ومن ثمّ، يظهر السؤال عن الحدود التي يجب أن تقف عندها السلطة فلا تتجاوزها، فإن هي تجاوزتها انقلبت إلى نوع من الطغيان (إمام، 1994). ومؤدّى ذلك أنّ أيّ فاعليّة نخبويّة تهمل حدّ السلطة وغاياتها العامّة تنتج استقراراً هشّاً قائماً على القسر لا على الشرعيّة، بما يعاكس مفهوم الاستقرار المرن.

وعليه، ينبغي وصل الحديث عن الاستقرار الحقيقيّ بمفهوم المسؤولية؛ فبناء القيادة بوصفه اتفاقاً ضمنيّاً على المسؤوليّة هو أساس الاستقرار المنتج. ولا تكتسب القيادة المنتقاة نخبويّاً شرعيّتها ما لم يلتزم القائد التزاماً ذاتيّاً بمسؤولياته تجاه المؤسّسة والمجتمع، متجاوزاً مصالحه الشخصيّة. وفي سياقات التبدّل، تصبح القابليّة للتغيير والتكيّف شرطاً قيميّاً ووظيفيّاً؛ إذ تستلزم القيادة إرادة صلبة ومرونة عمليّة توجّهان المؤسّسة نحو المستقبل بدل إدارة جمود الوضع القائم (مولينارو، 2020).

وإذا كان نموذج المساومة المستمرّة يوفّر استقراراً شكليّاً هشّاً؛ فإنّ نماذج التّماسك المؤسّسي قد تنتج استقراراً أعلى قدرة على الاستمرار، لكن بكلفة مؤسّسية وسياسيّة متفاوتة. وهنا تبرز الحالة الصينيّة؛ إذ يحافظ الحزب الشيوعيّ الصينيّ على وحدة صفّ مؤسّسية توفّر تنسيقاً فعّالاً في صنع القرار، وربطاً وثيقاً بين مصادر الشرعيّة والهويّة الوطنيّة. ففي منظور التجذّر السّياسيّ/الثقافيّ ينظر إلى الدور الحيويّ للحزب في تشكيل التنميّة، وضمان الاستقرار الوطنيّ، والانضباط، والقدرة على التنبؤ بالسياسات بوصفه ركيزة شرعيّة مركزيّة، بما يعزّز الاتساق الداخليّ، والقدرة على الضبط عبر التحوّلات الاقتصاديّة والسّياسيّة (Xing, 2018). ومع ذلك، قد ينطوي هذا النمط على كلفة مؤسّسية تتمثّل في تضييق فضاءات المنافسة والمساءلة، ممّا يحدّ من قنوات التصحيح الذاتيّ عند الأزمات الكبرى.

وعلى المستوى العمليّ والمؤسّسي؛ يتجلّى هذا التّماسك عبر آليات صنع قرار مركزيّة، وشبكات تنسيقيّة محكمة تديرها قمّة هرم السلطة. وتبيّن دراسة حديثة في سياسات الدولة الصينيّة، أنّ بناء الصمود واللّدانة يدار عبر "شبكة من الوثائق التعاونيّة متعدّدة الموضوعات"، تتولّى فيها اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ الصينيّ ومجلس الدولة بصورة مشتركة، مهام التخطيط، وتوجيه صنع القرار بما يعزّز وحدة التوجّه وسرعة الأداء (Zhang, Guo, & He, 2024).

يسبغ هذا الاندماج التنظيميّ النُخبة الصينيّة صموداً استثنائيّاً، بما يتيح لها تخطّي التحدّيات بفاعليّة استباقية. "وبدلاً من أن يكون فاعلاً سلبيّاً؛ تمكّن الحزب من إدارة الأزمات المتكرّرة كلاعب استباقيّ مبادر ومخطّط ومنظّم ومنفّذ. وتظهر الطبيعة الصامدة للحزب، أنّه ما دام يتحوّل ويتكيّف وفقاً

للتغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في الصين؛ فإنّ الهيكل الأساسيّ لسيطرته على الدولة والمجتمع لن يتغيّر تغيّراً جوهريّاً" (Xing, 2018).

وهكذا يتضح من المثال الصينيّ، أنّ السمات البنيوية للنخبة توفّر نطاقاً تنسيقيّاً وقيميّاً يضمن اندماجها، ويمكّنها من إدارة التنافس وتوجيه الصراعات، والتحكم في الوصول إلى مراكز القرار. وبفضل التناسب الاجتماعيّ، والرؤية المشتركة تتكيّف النُخبة وتنتج سياسات استباقيّة تبقي على سيطرتها، ما يجعلها عنصراً محوريّاً في استقرار النظام. غير أنّ هذا الصمود قد يأتي بكلفة عالية حين يستند إلى تماسك مفرط يقمع المعارضة، ويضعف المحاسبة، ويرفع مخاطر الأخطاء الاستراتيجية. وعليه؛ لا يطابق الاستقرار عالي الصمود بالضرورة جودة الحوكمة أو اتساع المشاركة، ما لم تعزّز قنوات المساءلة والتصحيح الذاتيّ.

وعلى خلاف أمثلة النُخب التي تكتفي بإدارة الوضع القائم عبر مساومات هشّة؛ تقدّم التجربة التونسيّة نموذجاً معاصراً لنخبة تعدّدية، سياسية، ومدنية، ونقابية استطاعت على الرغم من حدّة الانقسام، هندسة تحوّل سياسيّ، وصياغة استقرار مستحدث عبر آليّة الحوار والتوافق، مدفوعة بجذور تاريخيّة، وتراكمات كفاحيّة ممتدّة. وقد استفادت هذه النُخبة من إصلاحات متعاقبة أسهمت في تكوين كتلة قادرة على لعب أدوار مؤثّرة وتغيير السياسات بعد 2011. وتجلّت هذه القدرة عمليّاً، عبر الدور الحاسم للمجتمع المدنيّ في فرض مسار الحوار الوطنيّ وخلق حدّ أدنى من الاستقرار والتوافق بين الفرقاء السياسيّين، رغم صعوبة الظروف المحيطة (معيفي، 2019).

يمكن القول، إنّ النُخب السّياسيّة التونسيّة أدّت أدواراً فاعلة في تعزيز المشاركة السّياسيّة، وترسيخ الشرعيّة، وتداول السلطة، والتعدديّة لاسيّما عبر إقرار دستور توافقي. غير أنّ عجزها عن تلبية المتطلبات السوسيو اقتصادية، حال دون تحويل ذلك الزخم المؤسّسيّ إلى استقرار طويل الأمد؛ إذ انعكس القصور على مؤشرات، كالاستقرار الحكوميّ، والتنميّة الاقتصاديّة، وتراجع العنف السّياسيّ، وانضباط تدفقات الهجرة، فضلاً عن تعثّر بناء وحدة وطنيّة راسخة (هادي، 2020). لكن حين يتراجع الإجماع النُخبويّ وتتقدّم المحاصصة الزبائنية؛ تتبدّى صورة مختلفة تماماً.

فعلى الضدّ تماماً من نموذج النُخبة المتماسكة، تقدّم الحالة اللبنانيّة مثالاً واضحاً على نخبة منقسمة يفضي تنافسها إلى تعويق قيام الدولة. وتظهر الأدبيّات، أنّ هذه النُخب تعمل ضمن ما يصفه البعض بـ"كارتل أحزاب"؛ إذ تتواطأ على الرغم من خلافاتها الظاهريّة، على نهب الدولة وحمايّة امتيازاتها الاقتصاديّة (Assouad, 2021).

وتتوطّد سطوة هذا الكارتل بفضل هيمنته على الخدمات الأساسيّة؛ إذ تحلّ بعض الأحزاب الطائفية نفسها محلّ الدولة الضعيفة. وأنّ هذه النُخب غدت جزءاً لا يتجزّأ من نظام الرعاية في لبنان؛ إذ

"من خلال التقديم المباشر للخدمات الاجتماعيّة، أو عبر الوساطة غير المباشرة للوصول إلى المنافع التي تقدّمها المنظمات العامة وغير الحكوميّة، يعزّز الفاعلون الطائفيون سيطرتهم على الدولة" (Cammett, 2019).

تفضي هذه الآليّة إلى دائرة مفرغة تؤمّن ديمومة الكارتل، وتعمّق ارتهان المواطنين له؛ إذ إنّ شلل الدولة عن إنتاج سياسات عامة للصالح العام، يدفع الجمهور أكثر فأكثر نحو الزعماء الطائفيين طلباً للخدمات والحمايّة. "فالديمقراطيّة التوافقيّة تشل الدولة، وتمنع تبنّي سياسات عامة لصالح الصالح العام، وهذا بدوره يزيد من اعتماد الجمهور على الزعماء الطائفيين" (Assouad, 2021).

ويوطّد البعض هذه الفكرة بالإشارة إلى أنّ هذا النمط يبقى متواصلاً، لأنّ الفاعلين السياسيّين الأساسيّين لديهم مصلحة مباشرة في الحفاظ على الوضع القائم؛ إذ "يستفيد الفاعلون غير الحكوميّين، لاسيّما الأحزاب السّياسيّة الطائفيّة ذات المصالح الراسخة في الوضع الراهن، من ضعف تطوّر وظائف الرعايّة العامّة ويسهمون في استدامته" (Cammett, 2019).

يتضح أن تأثير النُخبة على استقرار القيادة ذو وجهين؛ فإما أن يعمل كعقدة تنسيق تنتج سياسات متسقة، أو أن يتحول إلى استقرار شكلي قائم على الزبائنيّة والشخصنّة التي تلغي المساءلة. وتكشف المقارنات عن مفارقة أساسية؛ فبينما يمنح التّماسك المؤسّسيّ النظام قدرة عالية على الصمود، إلاّ أنّ ثمنه قد يكون القضاء على المنافسة السّياسيّة في غياب الضوابط. وفي المقابل، لا تنتج التعدديّة المنظّمة حوكمة متينة، إلاّ إذا اقترنت بالمسؤوليّة والشفافيّة والمشاركة. وعليه، فإنّ الاستقرار الحقيقيّ ليس حالة جامدة؛ بل هو صيغة متوازنة تجمع بين شرعيّة مركّبة، وضوابط مؤسّسية، وآليّة لتداول النُخب بما يقي من الهيمنة ويكفل القدرة الدائمة على تصحيح المسار.

الخاتمة والإستنتاجات:

يفضي استقراء ديناميّات القوة في النظم المعاصرة، إلى حقيقة جوهريّة مفادها أن تماسك النُخبة السّياسيّة ليس فضيلة مطلقة بحد ذاته؛ إذ قد يتحوّل الاندماج الأيديولوجي المغلق، إلى أداة لهيمنة جامدة تُنتج استقراراً زائفاً وسريع الانكسار. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ المتانة الحقيقية للنظام لا تتأتّى إلا عبر مأسسة التنافس؛ إذ تتحوّل النُخبة من عصبة تتصارع على الغنيمة أو تتواطأ عليها، إلى شبكة تنسيق عليا تضبط إيقاع الدولة. وإن العبرة ليست في قدرة النُخبة على احتكار السلطة؛ وإنّما في قدرتها على تحويل تلك القوة الخام إلى سلطة رشيدة تمتلك شرعيّة الإنجاز، وتستبدل ولاءات الأشخاص بقدسيّة المؤسسات، ممّا يتيح للنظام امتصاص الصدمات وإدارة التحوّلات بأقل قدر من التكلفة السياسية والاجتماعية.

وبناءً على ذلك، تتبلور جملة من المسارات الضرورية لضمان الاستقرار تتمثّل بالآتي:

1. التحول من الضبط الأمني إلى الشرعيّة المنجزة: فلا يمكن ضمان استدامة النظام عبر القسر أو التوافقات الفوقية الهشّة فحسب؛ وإنّما يشترط ذلك تعزيز الشرعيّة عبر الإنجاز، حيث يرتبط بقاء النخبة بقدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، محوّلة الرضا الشعبي إلى ظهير حامٍ للاستقرار .
2. حتميّة الانتقال من النمط التقليدي إلى العقلاني: إن استمرار النخب في إعادة إنتاج آليات الزعامة التقليدية والولاءات الشخصية يمثل العائق الأبرز أمام التحديث؛ ممّا يستوجب اعتماد معايير الكفاءة والمسار المؤسسيّ كشرط وحيد لتولي المناصب القيادية.
3. ضبط هندسة الائتلافات: يتطلب الاستقرار المرن، استبدال منطق المحاصصة وتقاسم المغانم، باتفاقات حكم برامجية مُعلنة، تخضع لرقابة صارمة، وتضمن أن يكون التعدد النخبوي عاملاً للإثراء والمراقبة المتبادلة، لا سبباً للشلل المؤسّسيّ.
4. الحوكمة القانونية للنفوذ: لكيلا يتحوّل نفوذ النخبة (المالي والسياسيّ) إلى تغوّل على الدولة؛ يتحتّم سن منظومة تشريعية صارمة لتضارب المصالح، تمنع تحويل الموقع العام إلى أداة للتربّح الخاص، وتفصل بوضوح بين العمل التجاري والعمل السياسي .
5. الشراكة المجتمعية كصمام أمان: إنّ انغلاق النخبة على ذاتها يسرّع من تآكلها؛ لذا فإنّ فتح قنوات تواصل مؤسّسية مع المجتمع المدني ومراكز التفكير المستقلة ليس ترفاً؛ وإنّما ضرورة لتجديد دماء القيادة وتصويب القرارات قبل تفاقم الأزمات .

المصادر :

1. إبراهيم أبراش. (2011). *علم الاجتماع السياسي (مقاربة إبستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي)*. منشورات أي– كتب.
2. إسماعيل سعد. (1999). *علم الاجتماع السياسي بين الاجتماع والسياسة*. القاهرة: دار المعرفة.
3. باراج خانا. (2009). *العالم الثاني: السلطة والقوة*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
4. توم بوتومور. (1988). *النخبة والمجتمع*. (جورج جحا، المترجمون) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
5. جون سي ماكسويل. (2009). *أساسيات القيادة*. الرياض: مكتبة جرير.
6. خيرة قول. (2009). *انتقاء النخبة السياسية في المجتمع المحلي: دراسة حالة ولاية الجلفة*. الجزائر: جامعة الجزائر.
7. ديفيد بندلتون، و أدريات فورنهام. (2019). *كل ما يجب معرفته عن القيادة*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

8. سهيلة هادي. (2020). *تأثير النُخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس 2010–2018*. الجزائر: جامعة محمد خيضر–كلية الحقوق والعلوم السياسية.
9. سيسيل بيشو، و وآخرون. (2017). *قاموس الحركات الاجتماعية*. دار صفصافة للنشر.
10. عبد الفتاح إمام. (1994). *الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
11. غريغ بالاست. (2004). *أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها*. بيروت: الدار العربية للعلوم.
12. فاروق مولود. (2020). *النخبة السياسية في المجتمعات التعددية ودورها في السلم الأهلي: العراق بعد 2003 أنموذجاً*. جامعة السليمانية.
13. فتحي معيفي. (2019). *دور النُخبة التونسية في التغيير السياسي (2011–2017)*. الجزائر: جامعة باتنة–كلية الحقوق والعلوم السياسية.
14. فينس مولينارو. (2020). *ميثاق القيادة (صفات القائد البارع)*. (أميرة محمد، المترجمون) القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
15. م إدواردز. (2015). *المجتمع المدني: النظرية والممارسة*. (عبدالرحمن شاهين، المترجمون) الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
16. ماكس فيبر. (2011). *العلم والسياسة بوصفهما حرفة*. (رضوان السيد، المحرر، و جورج كتورة، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
17. مدحت أبو النصر. (2009). *قادة المستقبل: القيادة المتميزة الجديدة*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
18. منتصر حميد، و أسامة خلف. (2019). دور النُخب السياسية في التحول الديمقراطي (أنماط ونماذج). *حوليات آداب عين شمس*، الصفحات 38–52.
19. منير عبوي. (2007). *إدارة الأزمات*. عمان: دار كنوز المعرفة.
20. نزار كريكش. (2025). *مستقبل الشرق الأوسط: نظرية القيادة عبر المستقبل*. أسطنبول: منتدى الدراسات المستقبلية.

21. Assouad, L. (2021). *Lebanon's Political Economy: From Predatory to Self-Devouring.* Washington: Carnegie Endowment for International Peace.
22. Cammett, M. (2019). *Lebanon, the Sectarian Identity Test Lab.* New York: The Century Foundation.
23. Xing, L. (2018). The endgame or resilience of the Chinese Communist Party's rule in China: A Gramscian approach. *Journal of Chinese Political Science*(23), pp. 95-114.
24. Zhang, J., Guo, X., & He, W. (2024). Resilience policies in China: An analysis of central-level policies. *Policy Studies*, pp. 1–20.
25. Fabbrini, S. (2013). *The Changing Faces of Populism: Systemic Challengers in Europe and the US.* London and New York: Routledge.

26. Groshek, J., & Michalska, K. (2017). ?Helping populism win? Social media use, filter bubbles, and support for populist presidential candidates in the 2016 US election campaign. *Information, Communication & Society*(20), pp. 1389-1399.
27. Karp, T. (2020). ?What Do We Really Mean By Good Leadership. *The Journal of Values-Based Leadership*(13), pp. 16-18.
28. Lipset, S. (1960). *Political Man: The Social Bases of Politics.* Garden City, NY: Doubleday.
29. Michels, R. (2001). *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy.* Kitchener, Ontario, Canada: Batoche Books.
30. Mosca, G. (1939). *The Ruling Class.* New York: McGraw-Hill.
31. O'Donnell, G., & Schmitter, P. (1986). *Transitions from authoritarian rule: Tentative conclusions about uncertain democracies.* Baltimore and London: Johns Hopkins University Press.
32. Pakulski, J. (2012). The Weberian foundations of modern elite theory and democrtic elitism. *Historical Social Research*, pp. 38-56.
33. Parmigiani, A. (2022). *The Political Power of Economic Elites in Contemporary Western Democracies.* Geneva: United Nations Research Institute for Social Development - UNRISD.
34. Rabushka, A. (1987). *The New China: Comparative Economic Development in Mainland China, Taiwan, and Hong Kong.* Boulder: Westview Press.
35. Sevelsted, A., & johansson, H. (2024). Civil society elites: Managers of civic capital. *Theory and Society*, pp. 935-957.